WP IRAQ

تصدر كل يوم ثلاثاء

2025\12\30

العدد 272

الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي

حرية– مساواة– حكومة عمالية

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان

منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد

tomahamid69@yahoo.com

WP-IRAQ.COM

البيان الختامي للاجتماع الاعتيادي السادس والأربعين للجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي العراقي

بالنشيد الأممي، ودقيقة صمت وقوفًا إجلالًا لأرواح المضحّين على طريق الحرية والاشتراكية، عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي العراقي اجتماعها الاعتيادي السادس والأربعين، يوم ١٩ كانون الأول ٢٠٢٥، وبحضور أغلبية أعضائها، وبمشاركة وفد من الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني، تألّف من الرفاق: أمجد غفور سكرتير اللجنة المركزية، وخسرو سماية رئيس المكتب السياسي، وريبوار عارف عضو المكتب السياسي للحزب.

وبعد الإقرار على قانونية الاجتماع، افتتح سمير عادل، سكرتير اللجنة المركزية، الاجتماع بكلمة رحّب فيها بوفد الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني وبجميع المشاركين. وأشار في كلمته، الى قضيتين من بين القضايا العديدة التي وردت في التقرير وهما قرار الحزب بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية حيث خلق درجة من التوقعات السياسية والاجتماعية الواسعة نوعا ما، ووجّه أنظار قطاعات مختلفة من المجتمع نحو الحزب. كما تطرّق إلى قضية اغتيال الدكتورة بان، مبيّنًا أن ردّ الفعل الاجتماعي على موقف الحزب ودوره وسائر قوى التحرر والمساواة ، ولا سيما على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي وفي الوقفات الاحتجاجية، أظهر بوضوح أن المجتمع بحاجة إلى يساره، بحاجة إلى الشيوعية، ولكن بشرط واحد وحاسم: كيف يمكن تحويل الشيوعية إلى خيار واقعي أمام الجماهير، وأن تصبح أداة فعلية للتغيير السياسي والاجتماعي في حياة الطبقة العاملة، والنساء، والشباب التوّاقين إلى الحرية والمساواة.

بعد ذلك، صوّت الاجتماع على ضوابط تسيير أعماله، وعلى جدول الأعمال الذي تضمّن:

- التقرير
- مستلزمات الحزب المطلوبة بعد تكتيك الانتخابات
- الوضع السياسي في العراق وسبل تدخل الحزب الشيوعي العمالي
- آلية عمل ونمط شادة الحزب وأساليبها• القرارات
- الانتخابات

استُهلّت أعمال الاجتماع بمناقشة التقارير المقدّمة من سكرتير اللجنة المركزية ومسؤولي الميادين، والتي تناولت نشاطات الحزب بين اجتماعي اللجنة المركزية (٤٥–٤٦). وقد بيّنت هذه التقارير أبرز التطورات خلال الفترة المنصرمة على الصعد السياسية والاجتماعية والتنظيمية، وأشارت إلى توسّع نشاط الحزب وانتشاره في صفوف الطبقة العاملة في البصرة وبغداد والديوانية، إضافة إلى كسب عدد من القضايا العمالية في محاكم العمل. كما تطرّقت التقارير إلى توسّع حضور الحزب في صفوف الطلبة، ودفاعه عن عدد من قضاياهم، فضلًا عن الظهور الإعلامي للحزب، وإن كان محدودًا، من خلال تصدّي عدد من كوادره لسياسات القمع وجرائم اغتيال النساء والمدوّنة الطائفية لقانون الأحوال الشخصية. وفي الوقت نفسه، شخصّت التقارير نواقص الحزب ونقاط ضعفه والمعوقات التي تقف أمام تقدّمه، ولا سيما ما يتعلق بنمط وأساليب القيادة، مؤكدةً ضرورة تجاوزها إذا ما أراد الحزب الاستجابة لتطلعات الطبقة العاملة وعموم المجتمع، والتحول إلى حزب اجتماعي وجماهيري فاعل يكون جزءًا من المعادلة السياسية.

وفي فقرة مستلزمات الحزب بعد تكتيك الانتخابات، أكّد الاجتماع على ضرورة تحويل الحزب، على جميع الصعد، إلى حزب سياسي اجتماعي وجماهيري، وشدّد على أن الحزب لا يمكنه الاستمرار بالسمات السابقة نفسها، ولا بالآليات ونمط العمل القيادي ذاته الذي كان سائدًا في المرحلة الماضية. كما أكد على ضرورة ان تلعب اللجنة المركزية دورها المنشود للرد على متطلبات المجتمع وحاجاته وتعطشه للتغيير الجذري.

أما في فقرة الوضع السياسي في العراق وسبل تدخل الحزب الشيوعي العمالي، فعلى ضوء ورقة مقدمة بهذا الشأن للاجتماع، عرضت تحليليًا شاملًا، أشار فيه إلى أن الجديد في الوضع السياسي العراقي، والذي بدأ يضغط بقوة بعد انتهاء الانتخابات، يتمثل في تصاعد الضغوط الأميركية على أطراف العملية السياسية لإنهاء النفوذ الإيراني في العراق، في ظل التحولات السياسية الإقليمية.

التتمة الصفحة الثالثة

تحرّك تضامني مع فلسطين واحتجاج ضد حكومة تاكاييتشي

استجابةً للدعوة إلى التحرك التي طُرحت في تجمع كاناغاوا ضمن جولة التضامن مع فلسطين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، دعت زينكو-كانتو (ZENKO Kanto) إلى تنظيم تحركٍ نصف يومي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، وهو اليوم الأخير من دورة البرلمان، للتعبير عن التضامن مع فلسطين والاحتجاج على حكومة تاكاييتشي.

شارك في هذه التحركات ما مجموعه ٧٧ شخصاً، وشملت أنشطةً احتجاجية أمام سفارتي إسرائيل والولايات المتحدة، ومفاوضات مع وزارة الصحة والعمل والرفاه الاجتماعي للمطالبة بعدم استخدام أموال التقاعد في الإبادة الجماعية، إضافةً إلى فعالية خطابات حرة احتجاجية أمام مقر رئاسة الوزراء ضد حكومة تاكاييتشي.

التحركات الاحتجاجية أمام سفارتي إسرائيل والولايات المتحدة

في التحرك أمام السفارة الإسرائيلية، قام المشاركون بتسليم حزمٍ من الرسائل القصيرة التي جُمعت في الشارع، تعبيراً عن التضامن والاحتجاج.

أما أمام السفارة الأمريكية، فقد توجه المشاركون إلى محيط السفارة في مجموعات من عشرين شخصاً في كل مرة، ورفعوا أصواتهم احتجاجاً.

المفاوضات مع وزارة الصحة والعمل والرفاه الاجتماعي

لا تستخدموا أموال التقاعد في الإبادة الجماعية

شارك في الاجتماع الذي عُقد داخل مبنى البرلمان نحو ٥٠ شخصاً، من بينهم أعضاء في البرلمان.

وفي مواجهة إصرار مسؤولي الوزارة على القول إنهم «يستثمرون وفقاً للقانون بهدف تحقيق الأرباح»، شدد المشاركون على أن قضية استخدام أموال التقاعد في الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني تتطلب إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان على حساب الأرباح، وسحب هذه الاستثمارات فوراً.

وعقب انتهاء المفاوضات، تبادل المشاركون الآراء والانطباعات، واستمر نقاش نشط ومثمر بينهم.

أمام مقر رئاسة الوزراء:

أوقفوا الحرب! تحرّك حيوي

بعد ذلك، انتقل التحرك إلى أمام مقر رئاسة الوزراء، حيث أُقيمت فعالية «أوقفوا الحرب! تحرّك حيوي».

وبعد هتافات قوية، تم تقديم رسائل التضامن التي وردت إلى مبادرات زينكو في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، بما في ذلك رسائل من الرفيق علوش من فلسطين، ومن منظمة الاشتراكيين الديمقراطيين في أمريكا (DSA)، ومن متضامنين في تايوان. ثم أُتيح المجال لخطابات حرة لمدة دقيقتين لكل متحدث.

وقد توالت الأصوات المنددة بتصريحات حكومة تاكاييتشي حول التدخل في حال وقوع أزمة تتعلق بتايوان، وكذلك الغضب المتراكم تجاه الحكومة والشركات التي تدعم إسرائيل وترفض الاعتراف بدولة فلسطين، حيث وُجّهت هذه الرسائل مباشرة نحو مقر رئاسة الوزراء.

واختُتمت الفعالية بالتأكيد على مواصلة تنظيم التحركات التي تنقل أصوات الناس مباشرةً إلى الحكومة في المرحلة المقبلة.

السلطة الكردية: وَرَمٌ خبيث!

محسن كريم

الصفحة الثانية

السلطة الكردية: وَرَمٌ خبيث!

محسن كريم

انتهى هذا العام ويشهدُ إقليم كردستان، حديثاً حول وصول رواتب الشهر العاشر! فمنذ ما يقارب أحد عشر عاماً، تستمرُّ هذه السلطة المافياوية في مصادرَة رواتب العمّال والموظفين وجميع المستفيدين من الرواتب الحكومية، من معلّمين ومتقاعدين وغيرهم، مُكرِّسةً بذلك ظروفَ معيشةٍ قاسيةً فرضتها عليهم. تتعامل هذه السلطة مع جماهير كردستان كما كان الإقطاعيون والباشوات يتعاملون مع رعاياهم، حيث يُتوقَّع من الناس أن يعملوا كرعايا وينتظِروا «عطف» المسؤولين لينالوا قوتَ يومهم ولقمةَ عيش أطفالهم وعائلاتهم!

يعيشُ ما يقارب مليون مواطن في إقليم كردستان على الرواتب الحكومية. وبلا شك، فإن لهؤلاء أزواجاً وأطفالاً هم مسؤولون عن إعالتهم. وإذا افترضنا – بشكل عام ومتوسِّط – أن كل مُستلِم راتبٍ مسؤول عن إعالة شخصين آخرين، فإن حوالي ثلاثة ملايين مواطن يعتمدون على ذلك الراتب الذي يجب أن تصرِّفه الحكومة شهرياً، وترتبط حياتهم ومعيشتهم ارتباطاً وثيقاً به. ومع ذلك، فإن حكومة الإقليم الكردية إما لم تُصرِف الرواتب لعدة أشهر بشكل كامل خلال هذه السنوات الإحدى عشرة، أو دفعت ربع الراتب أو نصفه فقط. وبهذه الطريقة، استولى سلاطين السلطة الكردية – وبشكل علني وبلا حياء – خلال تلك الفترة على ما يعادل نصف قوت عائلات كردستان، بل ويأتي مسؤولوهم على شاشات التلفزيون لبيع سرقاتهم ونهبهم تحت شعارات «الوطنية» و»النزعة الكردية»، مطالبين الناس بالرضا وقبول سرقة أرزاق عائلاتهم بهذه الذرائع وعدم التمرد عليهم!

عندما كانت هذه السلطة اللصوصية تتجاهل الحكومة المركزية، وتحتكر بيدها جميع إيرادات كردستان بما فيها تهريب النفط، وتتحدث عن بناء اقتصاد مستقل، كانت تدفع ربع الراتب أو نصفه للمستحقين وتحجز بقية رواتبهم في (الخزائن الخيالية) للادخار! وكانت حجتهم آنذاك مصاريف حرب داعش، كما كانوا يتهمون الحكومة المركزية بعدم إرسال ميزانية الإقليم! في حين أن الجزء الأكبر من تكاليف تلك الحرب كانت تمولها أمريكا وحلفاؤها، وفي الوقت نفسه كانوا يسيطرون على جميع عوائد كردستان، النفطية وغير النفطية، بما فيها نفط كركوك! لذا فإن ذريعة عدم وصول الميزانية من الحكومة المركزية كانت غير منطقية وباطلة. وفي نفس تلك الفترة، كانوا يجمعون مليارات الدولارات. بعد أن قُصِرت أيديهم عن نهب إيرادات كردستان وتحطَّمت أوهام «الاقتصاد المستقل» على صخرة أحداث ما بعد ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، غيَّروا ذريعتهم إلى أن الحكومة المركزية لم تعد ملتزمة بإرسال المستحقات المالية وميزانية الإقليم. وبلا شك، فإن الحكومة المركزية تمارس لعبة سياسية قذرة لفضح حكومة الإقليم على حساب أبسط حقوق ومعيشة مستلمي الرواتب في كردستان، ولكن مرة أخرى، يقع العبء الأكبر في إغراق جماهير كردستان في هذه اللعبة الباطلة واللاإنسانية على عاتق حكومة الأحزاب الكردية في الإقليم وقادة البرجوازية الكردية اللصوصية وأحزابهم. إن شرط الحكومة المركزية لإرسال رواتب كردستان هو تسليم عائدات بيع نفط الإقليم و ١٢٠ مليار دينار من الإيرادات غير النفطية! لكن الطرف الذي لا يفي بهذا الشرط هو الحكومة الكردية العائلية، لأنها غير مستعدة لتسليم حتى دينار واحد من تلك الثروات الطائلة التي راكمتها لعشرات السنين وتواصل جمعها، والتي تُقدَّر بمليارات الدولارات، كي لا تصبح تلك الأموال حجّةً للحكومة المركزية لاحتجاز مئات المليارات من الدنانير المخصصة لرواتب مواطني كردستان.

على حساب هذا النهب المنظم المُمارَس على الجماهير، يحتفظ كِلا الحزبين الحاكمين بقوة عسكرية من عشرات الآلاف من المسلحين الميليشياويين، مجهزين بأنواع مختلفة من الأسلحة، لا وظيفة لهم سوى الحرب الأهلية وتسوية الحسابات الداخلية، أو قمع احتجاجات الكادحين والمعلّمين ومستلمي الرواتب. بينما يتنقَّل مسؤولو هذين الحزبين الحاكمين ويسافرون بطائرات خاصة ومواكب سيارات فاخرة! وتتكلف قصورهم وفيلاتهم وحدائقهم، ومناسباتهم الترفيهية، ومؤسساتهم الإعلامية العملاقة ذات التكاليف الباهظة، التي تُجمِّل صورة المسؤولين والأحزاب وسلطتهم المافياوية، ملايين الدولارات على حساب حياة ومعيشة جماهير كردستان. وفي المقابل، يُتوقَّع من مستلمي الرواتب والمحرومين والمتقاعدين وأصحاب الاحتياجات الخاصة وعمّال النظافة... إلخ، أن يتحمّلوا الجوع!

إن السلطات الكردية في الإقليم هي سلطة وحكومة البرجوازية الكردية، وهي سلطة مافياوية لصوصية لا يهمها في شيء حياة أو معيشة أو مستقبل جماهير كردستان. لقد سلَّموا الخدمات الأساسية، وصحة وسلامة الجماهير، لتجار مهربي البشر. ومن وجهة نظرهم، فإن جماهير كردستان موجودة لخدمتهم! هذه السلطة لا تشترك في شيء مع العمال والمحرومين في كردستان، ولم تجلب لهم سوى الكوارث وانعدام الحقوق والفقر وتحطيم الكرامة الإنسانية! هذه السلطة هي وَرَم سرطاني على جسد جماهير كردستان، ويجب استئصالها بعملية ثورية جذرية.

زرع الشك في الإدراك بوصفه تربية: سياسات شكّ النساء وتأثيرها في الفضاءات السياسية
كيف تُعلِّم الأبوية النساء أن يشككن في أنفسهن، وما الذي يكلّف ذلك الحركات السياسية.

أميرة

لاحظتُ مؤخرًا كم مرة أعتذر قبل أن أتحدث، وكم مرة أمهّد لرأيي بعبارات مثل: «قد أكون مخطئة، لكن...» أو «ربما أبالغ في ردّة فعلي». إنها نوع من الاستجابة التلقائية المترسخة، انعكاس تلقائي أشعر أحيانًا أنه خارج عن السيطرة. حتى عندما أكون واثقة، وحتى عندما تصطف الكلمات والأفكار بوضوح في ذهني، يبقى هناك تردّد. ما زلت أسأل نفسي: «من أنتِ حتى تكوني واثقة إلى هذا الحد؟». أؤجّل نفسي لصالح الآخرين، رجال أفترض ضمنيًا أنهم يعرفون أكثر، لأنني أعتقد أنهم أكثر صرامة أو موضوعية أو فهمًا سياسيًا. فعلتُ ذلك حتى عندما كنت قد قرأت أكثر، وفكّرت أكثر، أو شعرت بوضوح أكبر بالاتجاه الذي ينبغي أن تسير فيه الأمور. هذا التردّد ليس مجرد سمة شخصية، وليس مجرد خجل أو تواضع، بل نتيجة تدريب طويل على زرع الشك في الإدراك، على المستويين الشخصي والبنيوي.

يعمل زرع الشك في الإدراك عبر جعل الشخص يشك في واقع ما يختبره. وتحت النظام الأبوي، يتجاوز هذا الديناميك البعد الشخصي بكثير. إنه جزء من الطريقة التي يتم من خلالها تنشئتنا وضبطنا لنصبح «نساء صالحات». منذ الطفولة، تُلقَّن الفتيات بشكل خفي أن عواطفهن مبالغ فيها، وأن إدراكهن مشوّه، وأن ذكرياتهن غير موثوقة. عندما تتحدث امرأة عن ظلم تعرّضت له، تُسأل إن كانت متأكدة أن ما حدث جرى فعلًا على هذا النحو. وعندما تعبّر امرأة عن غضبها، يُقال لها إنها تبالغ في ردّة فعلها. وعندما تصرّ امرأة على أنها على حق، تُتّهم بالغرور أو بالعاطفية.

ومع مرور الوقت، يتحول هذا إلى رؤية داخلية للعالم، وينتج عنه شكل من عدم الاستقرار المعرفي: حالة دائمة من الشك في ما إذا كان ما نعرفه، أو نفكر فيه، أو نشعر به، أو نتذكره، جديرًا بالثقة. نتعلّم أن نراجع أفكارنا باستمرار عبر ردود أفعال الآخرين، وأن ننتظر تصديقًا خارجيًا على صوابنا قبل أن نتحرك أو نتصرف.

في الفضاءات السياسية، يعيد هذا النمط إنتاج نفسه بطرق خفية ومدمّرة في آن

التتمة الصفحة الثالثة

البيان الختامي للاجتماع الاعتيادي السادس والأربعين للجنة المركزية...

وأوضح أن هذه الأوضاع أدخلت القوى الميليشياتية الإسلامية في مأزق سياسي متفاقم، لا سيما فيما يتعلق بتشكيل الحكومة الجديدة. كما أشار إلى أن التوازنات الإقليمية تلعب دورًا أساسيًا في رسم المعادلة السياسية في العراق، وأن تصاعد النفوذ التركي، ودوره في ترتيب وتوحيد وتوجيه بوصلة ما يُسمّى بالقوى السنية والقوى القومية الكردية لخدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية، يسهم بدوره في تعميق الصراع على السلطة. ومن جانب آخر، أكد أن سلطة الطبقة البرجوازية، بجميع تياراتها، عاجزة عن تأمين الحد الأدنى لمعيشة الجماهير وتوفير الخدمات الأساسية، ولا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية للنظام الرأسمالي، التي ستؤثر بشكل مباشر على أسعار النفط، مما سيؤدي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في العراق.
وأوضح أن الرد الوحيد لهذه السلطة كان ولا يزال هو سياسة القمع، التي مارستها حكومة السوداني منذ تشكيلها قبل ثلاث سنوات تجاه الحركات الاحتجاجية المطلبية.
وفي خضم هذه الأوضاع، أشار إلى أن تفاقم الوضع المعيشي للطبقة العاملة وعموم الكادحين سيقود إلى اندلاع حركات احتجاجية واسعة في عموم العراق وكردستان. وخلص إلى أن أي تغيير حقيقي ينقل العراق إلى برّ الأمان، ويحقق الحرية والمساواة، يظل مستحيلًا دون التخلص من هذه السلطة البرجوازية الفاسدة. وفي هذا السياق، حدّد أولويات الحزب في المرحلة المقبلة، مؤكدًا ضرورة اضطلاعه بدور سياسي واجتماعي وتنظيمي في قيادة الطبقة العاملة والمجتمع، عبر تسليح الاحتجاجات بالآفاق السياسية وتنظيمها، من أجل إنهاء سيطرة هذه الطبقة الطفيلية.
وفي فقرة "آلية ونمط عمل قيادة الحزب واساليبها"، في الوقت الذي أكّد المجتمعون على ضرورة ان تتناغم أساليب عمل القيادة مع الهدف الأساسي لحزب شيوعي عمالي الا وهو تنظيم الطبقة العاملة من أجل الثورة الإشتراكية من جهة، أكّد من جهة أخرى على ضرورة ان تتطابق مع الأساليب النضالية العصرية بحيث تبث زخماً في الطاقات النضالية للحزب والمجتمع.
وفي فقرة القرارات، صوّت الاجتماع على ورقة الوضع السياسي في العراق وسبل تدخل الحزب الشيوعي العمالي بإطارها العام، وإحالتها إلى المكتب السياسي لإجراء التعديلات اللازمة وفق الملاحظات التي طُرحت خلال الاجتماع. كما قرر الاجتماع دراسة قانون الانتخابات وإصدار بيان بشأنه، وتقديم بديل الحزب لهذا القانون، بالاضافة الى مجموعة من الاجراءات العملية بهذا الصدد.
كذلك أكّد الاجتماع على صحة موقف وتكتيك الحزب فيما يخص الانتخابات وتعامله معها، كما تم التأكيد على التمسك بسياسات الأحزاب الشيوعية العمالية الثلاثة في المنطقة (العراقي، الكردستاني والحكمتي-الخط الرسمي) تجاه القضية الفلسطينية، ودعم الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني.
وفي فقرة الانتخابات، جدّد الاجتماع ثقته بانتخاب سمير عادل سكرتيرًا للجنة المركزية، وفارس محمود نائبًا له. كما انتُخب كل من خليل إبراهيم، وهمام الهمام، ونادية محمود، وثائر سليم و فريد حسن أعضاءً في المكتب السياسي.
واختُتم الاجتماع بكلمة لسمير عادل، أشار فيها إلى النقاشات المثمرة التي جرت، والانسجام الواضح في التوجّهات، مؤكدًا أن ما هو مطلوب في المرحلة المقبلة هو توفر الإرادة السياسية القادرة على تحويل الشيوعية إلى أحد الخيارات الفعلية في المجتمع.

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي العراقي
٢٠ كانون الأول ٢٠٢٥

زرع الشك في الإدراك بوصفه تربية: سياسات شكّ النساء وتأثيرها في الفضاءات السياسية

أميرة

رأيتُ نساءً يترددن في التحدث خلال الاجتماعات حتى يطرح شخص آخر، غالبًا رجل، الفكرة نفسها بثقة أكبر. وقد فعلتُ ذلك بنفسي، حين احتفظتُ بمداخلة أعرف أنها مهمة، فقط لأنني لم أحتمل أن أبدو وكأنني قد أكون مخطئة. وعندما أتحدث أخيرًا، أفرط في الشرح، وأكدّس التبريرات، أو أستهل كل فكرة بسلسلة من التحفّظات.
والمفارقة أن هذا الشك الذاتي غالبًا ما يتعايش مع وضوح سياسي حقيقي. كانت هناك لحظات عرفتُ فيها تمامًا ما الذي ينبغي فعله، لكن هذا الوضوح تزعزع تحت وطأة عدم التصديق الجماعي. أفكر كثيرًا في موقف حديث داخل منظمتي اليسارية، حيث تطلبت حالة من الإساءة الذكورية ردًّا سريعًا ومبدئيًا. وللمرة الأولى، شعرتُ بقدر كبير من اليقين حيال الموقف الذي يجب اتخاذه، وبالخط السياسي الواضح الذي ينبغي اتباعه. لكن عندما تحدثت، قوبلتُ بتجاهل متكرر. بالكاد انخرط الرفاق الرجال في مناقشة خطي السياسي، وأعادوا تأطير القضية، واعتبروا أن عاطفتي هي التي تحرّك موقفي، لا وضوحي السياسي. كانت تلك واحدة من المرات القليلة التي تمسكتُ فيها بحكمي بثبات، وانتهت بأن أصبحت من أوضح الدروس التي اختبرتها حول كيفية استقبال يقين النساء.
لم تكن الخيانة مجرد خلاف في الرأي، بل كشفًا مؤلمًا. فقد أظهرت لي أنه حتى في الفضاءات التي تعلن التزامها بالمساواة، وحتى بين رفاق أثق بهم، تظل سلطة النساء، وسلطتي أنا، مشروطة. عومل وضوحي بوصفه تظلّمًا شخصيًا، وقناعتي السياسية بوصفها انحيازًا عاطفيًا. وأكثر ما آلمني لم يكن فقط أنهم كانوا مخطئين، بل أنني كدت أسمح لنفسي بتصديقهم.
هكذا يعمل زرع الشك في الإدراك على المستوى السياسي: من خلال نزع الشرعية بشكل مستمر عن إدراكات النساء ومساهماتهن. إنه تربية كاملة، تربية تعلّم النساء أن العقلانية تعني عدم الثقة بالذات، وتعلّم الرجال أن ثقتهم بأنفسهم هي دليل على العقل.
أفكر كثيرًا في الكيفية التي يُوزَّع بها الشك واليقين. أشعر بدهشة وأنا أراقب الرجال يتحدثون في الاجتماعات، يطرحون آراءهم بثقة كاملة حتى عندما تكون هذه الآراء غير مكتملة أو ضعيفة الأساس. يصبح يقينهم بحد ذاته مصدرًا للسلطة. في المقابل، تُعلَّم النساء أن الثقة يجب أن تُكتسب عبر الكمال، وأن أي خطأ يُستخدم دليلًا على عدم صلاحيتهن للقيادة. يُثبَّت الرجال في حقهم بالكلام منذ اللحظة الأولى، بينما تُطالَب النساء بالحذر والتريّث.
عندما تتحدث المنظمات عن «تدريب القادة»، أتساءل أحيانًا إن كانت تدرك ما يعنيه ذلك بالنسبة للنساء. فالتدريب القيادي للنساء لا يقتصر على المهارات أو النظرية، بل يتطلب تفكيك تعليم كامل قائم على زرع الشك في الإدراك. يتطلب التخلّي عن ردود الفعل التلقائية بالتأجيل، والإفراط في الشرح، والاعتذار عن القناعة. ويتطلب تعلّم الفعل انطلاقًا من وضوحنا الذاتي، حتى عندما لا يمنحنا أحد تصديقًا أو شرعية.
وجدتُ أن النساء يبتكرن طرقًا لمقاومة هذه التربية. نؤكد معرفة بعضنا البعض في القنوات الخلفية والمحادثات الجانبية، عبر النظرات المتبادلة في الغرفة، وعبر الرسائل التي تأتي بعد الاجتماع وتقول: «كنتِ على حق». هذه الإيماءات الصغيرة هي أفعال ترميم معرفي. إنها تعيد بناء الثقة بأنفسنا التي تعلمنا التخلي عنها. وعندما تتشارك النساء إدراكاتهن

التتمة الصفحة الأخيرة

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

أثر تخفيضات الرواتب والأزمة السياسية على صحة المرأة والنساء الحوامل في إقليم كردستان العراق

ايراد منوجر سان احمد

أدّت الأزمة المالية والسياسية الممتدة بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان إلى عواقب خطيرة على الخدمات العامة، حيث تحمّلت النساء عبئًا غير متناسب من تداعياتها. فقد أسهمت تخفيضات الرواتب المستمرة، وتأخّر صرفها، وعدم انتظامها لموظفي القطاع العام في إضعاف دخل الأسر بشكلٍ كبير، وتقويض قدرتها على الوصول إلى الخدمات الأساسية، ولا سيما الرعاية الصحية. ومن بين الفئات الأكثر تضررًا النساء الحوامل، اللواتي تعرّض حقهنّ في الحصول على رعاية صحية آمنة، ومتاحة، وملائمة للأمومة لانتهاكاتٍ جسيمة.

تعاني المستشفيات الحكومية ومراكز الرعاية الصحية الأولية في إقليم كردستان من تراجع متزايد في قدرتها على تقديم خدمات صحة الأم والصحة الإنجابية بشكلٍ كافٍ، نتيجةً للنقص الحاد في الكوادر الطبية، والأدوية الأساسية، والمعدات، والميزانيات التشغيلية. ونتيجةً لذلك، لا تستطيع العديد من النساء الحوامل الحصول على رعاية ما قبل الولادة في الوقت المناسب، أو خدمات الولادة الآمنة، أو المتابعة اللازمة بعد الولادة داخل المرافق الحكومية. وفي كثير من الحالات، تُجبر النساء على اللجوء إلى المستشفيات والعيادات الخاصة، حيث تكون التكاليف مرتفعة بشكلٍ يفوق قدرة الأسر التي تعاني أصلًا من تخفيض الرواتب أو انعدامها. ويضع هذا الواقع النساء وأسرهن أمام خيارات قاسية بين الحصول على الرعاية الصحية من جهة، وتلبية الاحتياجات الأساسية للبقاء، مثل الغذاء والسكن والتعليم، من جهةٍ أخرى. ويتفاقم أثر هذه الأزمة بشكلٍ خاص على النساء المقيمات في المناطق الريفية والنائية من إقليم كردستان، حيث تعاني هذه المناطق مسبقًا من ضعف البنية التحتية الصحية، وطول المسافات إلى المرافق الطبية، وغياب وسائل النقل الملائمة. كما أن تخفيض الرواتب يزيد من حدة هذه التحديات، إذ يقلل من قدرة النساء على تحمّل تكاليف النقل، أو الخدمات الطبية الخاصة، أو الرعاية الطارئة. وبالنسبة للنساء الحوامل، فإن أي تأخير في الوصول إلى الرعاية الصحية قد يؤدي إلى مضاعفات خطيرة تُهدد حياتهن، وتزيد من مخاطر اعتلال صحة الأم ، فضلًا عن الأضرار التي يمكن الوقاية منها والتي قد تلحق بالمواليد الجدد.

وأدى الوضع الراهن إلى زيادة الضغوط على النساء، مما جعلهن الأكثر تضررًا من الأزمة ، وخصوصًا اللواتي يعتمدن اقتصاديًا على دخل الأسرة، أو يعملن في وظائف غير مدفوعة الأجر، أو في القطاع غير الرسمي، هن أقل قدرةً على التكيّف مع الصدمات المالية. كما أن عددًا كبيرًا من النساء العاملات في القطاع العام، لا سيما في مجالي التعليم والرعاية الصحية، تأثرن بشكل مباشر بتخفيض الرواتب، مما حدّ من قدرتهن على تأمين الرعاية الصحية لأنفسهن ولأسرهن. وقد أدّى الضغط المالي المتزايد إلى ارتفاع مستويات التوتر، وتدهور الصحة النفسية، وزيادة مخاطر التعرّض للعنف القائم على النوع الاجتماعي، في وقتٍ تقلّ فيه فرص الوصول إلى الدعم والحماية.

يمثّل الوضع الراهن انتهاكًا صريحًا للحقوق الأساسية للمرأة، بما في ذلك الحق في الصحة، والحق في الحياة، والحق في عدم التمييز، كما تنص عليه أطر حقوق الإنسان الدولية التي العراق طرفٌ فيها. إن الفشل في ضمان رعاية صحية للأمهات تكون متاحة وميسورة التكلفة يعرض النساء الحوامل لمخاطر غير مقبولة، ويقوّض التقدم المحرز نحو تمكين المرأة وأهداف التنمية المستدامة.

وعليه، تبرز الحاجة الملحّة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من قبل كلٍّ من الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان من أجل حلّ النزاع المالي القائم، وضمان استئناف صرف الرواتب بانتظام، وإعطاء أولوية قصوى لتمويل خدمات الرعاية الصحية العامة. كما يجب اتخاذ تدابير فورية لضمان توفير رعاية صحية مجانية وعالية الجودة للأمهات، مع توجيه دعم خاص للمناطق الريفية والنائية. فبدون تدخل حاسم ومنسّق، ستستمر الأزمة السياسية والمالية الراهنة في إلحاق أضرار جسيمة بصحة النساء وكرامتهن وحقهن في الحياة.

زرع الشك في الإدراك بوصفه تربية: سياسات شكّ النساء وتأثيرها في الفضاءات السياسية

أميرة

ويصادقن عليها، نخلق تربية مضادة، تربية تعيد تعلّم الثقة بعقولنا.

السؤال إذن هو: كيف نخلق فضاءات تستطيع فيها النساء التفكير والتحدث من منطلق الثقة؟ كيف سيبدو التعليم السياسي لو انطلق من فرضية أن معرفة النساء، بكل أشكالها، معرفة رصينة، محكمة وجديرة بالاعتبار؟ وأن مساهمات النساء ليست إضافة ثانوية، بل عنصرًا أساسيًا في بناء الحركات؟

لا تستطيع الحركات الثورية أن تتحمل إعادة إنتاج الهرميات المعرفية ذاتها التي تقوم عليها الأنظمة التي تعارضها. فسياسة تُسكت وضوح النساء أو تقلل من شأنه ستعيد دائمًا إنتاج منطق الهيمنة نفسه الذي تزعم محاربته. والمهمة ليست فقط تفكيك الأبوية خارجيًا، بل نزعها من داخلنا، ورفض الشك المنهجي في عقل المرأة.

للنساء الحق، والواجب، في أن نثق بأنفسنا وبأحكامنا السياسية. أصواتنا ليست ترفًا ولا مكمّلًا للحركات، بل شرطًا لبقائها. وعندما نُسكت أنفسنا، بدافع اللياقة أو الشك أو الخوف، نسمح للهرميات نفسها التي نعارضها بأن تعيد إنتاج ذاتها داخلنا. رفض هذا الصمت ليس فقط فعلًا من أفعال الحفاظ على الذات، بل فعل انضباط ثوري. نحن مدينات بذلك لبعضنا البعض، وللحركات التي نبنيها، ولجماهير المقهورين في العالم، أن نتحدث بقناعة.